اضافة الصفة اللفظية كما يجي في الاجزاء المحل فاحفظه فانه مما يغفل عنه السبق
واكثر الذكي على كونه فعلا ماضيا فالعالي منصوب لفظا مفعول له وما طفه الصلوة
مرفوعة لفظا مبتداء على حرف جر محمد مجرور به لفظا والجار مع المجرور ظرف مستقر
والضمير المستقل من متعلقه المحذوف فيه راجع الى المبتداء وهو معه جملة فعلية او مركب
مرفوع محلا خبر المبتداء والجملة الاسمية لا محل لها عطف على الجملة با محمد الله المحقق ان تكون
الصلوة معطوفة على الحمد وعلى ال محمد على انه عطف على ما في شرح المفتاح للسيد الا انه قال في هذا
العطف دقة فليتامل انتهى فان قيل يرد على الوجه الاول ان العطف من التوابع وهي كل
ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وهذا لا يصدق عليه لعدم الاعراب في كلام المنطقيين
فلا يصح عطف الجملة الصلوتية على الجملة الحمدلية قلت نعم نفى مثل هذا العطف الدماميني في
تحفة الغريب وتبعه بعض منلا خسرو في التلويح لما ذكر الا انهما لم يصيبا فيه لان ما ذكر
من التعريف ليس تعريفا لمطلق التوابع بل لتوابع الاسم ولو سلم فهو باعتبار الاصل
الاغلب او نفي الاعراب الموجود والعرضي كما في حاشية المطول للمولى حسن چلبي و
في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام اجيب عن هذا الاشكال بان المراد بالتابع
هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب كما عرفه ابن
الحاجب او اطلاق التابع هنا مجاز لعلاقة المشابهة وان قلت ما وجه الدقة في الوجه الا
الاخير قلت وجه الدقة هو ما يدفع الاشكال الوارد على ذلك وهو ان حكم المعطوف مثل
حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله واذا كان المعطوف عليه خبرا لمبتداء مستلزم كون المعطوف
خبرا عن ذلك المبتداء مجيبا يشترط في الثاني ما يشترط في الاول من اشتماله على ضمير
يعود الى ذلك المبتداء للشروط فكيف يصح مع ذلك ان يعطف خبر مبتداء على خبر مبتداء
المبتداء وعن ذلك صح

اخر

اخر وجوابه ان محل الشرط انما هو حيث يجرد ما قبل المعطوف عليه كما في زيد يقوم
ويقعد اما اذا تعدد كما في زيد يقوم وعمرو ويقعد فالشرط الاتحاد في عموم الجهة
لا في خصوصها فيعطف خبر عمرو على خبر زيد لانه سد لاتحادهما باعتبار عموم الجهة
فكل منهما خبر للجملة ولا ينظر الى الخصوصية المخبر عنه وفائدة هذا الشرط ان خبر عمرو مثلا
لا يعطف على صفة زيد ولا على حاله وانما يعطف على خبره لتحقيق الاشتراك في المطلق الخبرية
على ما في تحفة الغريب للدماميني وما عطفه الله مجرور لفظا عطف على محمد والضمير المجرور مبني
على الكسر محلا مضاف اليه للاول وراجع الى محمد اجمعين يجوز فيه الجر على التاكيد للمعطوف
كما هو المشهور بين الجمهور والنصب على الحالية من الاول كما في الرواية والجر على الوصفية
له كما ذكره القهستاني قال بعض الافاضل ولعل معناه على ان اجمع معرفة او على حمل اضافة الال على
العهد الذهني لان منع التعريف ورد الوجه الثاني بانه يوهم ان لا يكون الصلوة على الال متوقفة
وبما ذكره الرضي والجوهري من ان اجمع وسائر تصاريفه لا يكون الا تاكيدا تابعا لما قبله
وبما ذكره الشيخ مظهر الدين في شرح المفصل من انه معرفة لا تقع حالا والجواب عن الا ول
انه يجوز ان يكون حالا في اللفظ تاكيدا في المعنى كما قال الفاضل عند الكلام على قول الكوع
العذاب قلنا اهبطوا منها جميعا ان جميعا حال في اللفظ تاكيد في المعنى كانه قيل اهبطوا
انتم اجمعون وعن الثاني ان ما ذكره الرضي والجوهري ليس متفقا عليه كيف وابن در
درستويه جوز حالية اجمعون قال في القاموس وهو الصحيح وبالوجهين روي
فصلوا جلوسا اجمعين واجمعون انتهى واشار القاضي الى جواز الحالية في تفسير قوله
تعالى وان جهنم لموعدهم اجمعين وعن الثالث ان تعريف اجمعين ولو سلم فهو مؤول بالنكرة
اي مجتمعين كما صرح به وحده اي منفردا عاطفة او استئنافية والاول
[illegible]

Copyright © King Saud University